قراءة لطبيعة العلاقات الصينية الجزائرية

عمر روابحي

> في ظرف سنوات معدودات ارتقت العلاقات الاقتصادية الصينية-الجزائرية إلى مصاف الشراكة الاستراتيجية الشاملة، لتتحول الصين إلى الشريك الاقتصادي رقم واحد للجزائر مزيحة فرنسا عن الصدارة، ولتتحول الجزائر إلى ثالث أكبر متعامل اقتصادي مع الصين في القارة الأفريقية بعد كل من جنوب أفريقيا والكونغو.

على الرغم من الفروقات الجغرافية بين الصين والجزائر، إلا أن السمات المشتركة بينهما مثل التوجهات الاشتراكية، والعضوية في منظمة دول عدم الانحياز، والتعرض للاستعمار الأجنبي، أدت إلى تعاون وعلاقات مبكرة جدا بين البلدين، سبقت حتى قيام الدولة الجزائرية الحديثة. فقد اعترفت الصين بجبهة التحرير الوطني الجزائرية وبحكومتها المؤقتة التي أعلنتها عام 1958, وكانت بذلك أول دولة غير عربية تقدم على تلك الخطوة, كما كانت من الدول السباقة إلى الاعتراف باستقلال الجزائر في عام 1962, جميل ردته الجزائر مع 22 دولة أخرى بطرحهم مشروع قرار استعادة الصين لمقعدها الشرعي في مجلس الأمن الدولي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة, وهو ما تم بالفعل في الـ 25 أكتوبر من عام 1971.

بقيت العلاقات الصينية الجزائرية وثيقة على الصعيد السياسي والدبلوماسي على مدار العقود الأربعة الأولى من استقلال الجزائر، وحتى عندما انطلقت التظاهرات الشعبية العارمة الرافضة لترشح بوتفليقة لعهدة جديدة، اكتفت الصين بتعليق سياسي وحيد جاء على

لسان المتحدث باسم وزارة خارجيتها كنغ شوانغ عبر فيه عن ثقة بلده بأن الجزائريين يتمتعون بالحكمة والقدرة في البحث عن الطريق التنموي الذي يتفق مع الظروف الوطنية الجزائرية.

الانعطافة في العلاقات الصينية-الجزائرية

يمكن اعتبار العام 2002 عاما فارقا في العلاقات الصينية الجزائرية، ففي هذا العام تحديدا حققت الصين أولى الاختراقات الاقتصادية للسوق الجزائرية، وكان ذلك من بوابة الطاقة حيث حصلت شركة "سنوبيك" الصينية على عقد بالشراكة مع شركة "سوناطراك" الجزائرية لتطوير حقل نفط بالجنوب الشرقي للجزائر، زادت تكلفته على نصف مليار دولار، ومنذ ذلك الحين بدأ عهد جديد من العلاقات الاقتصادية المتنامية بوتيرة متسارعة بين البلدين.

في ظرف سنوات معدودات ارتقت العلاقات الاقتصادية الصينية-الجزائرية إلى مصاف الشراكة الاستراتيجية الشاملة، لتتحول الصين إلى الشريك الاقتصادي رقم واحد للجزائر مزيحة فرنسا عن الصدارة، ولتتحول الجزائر إلى ثالث أكبر متعامل اقتصادي مع الصين في القارة الأفريقية بعد كل من جنوب أفريقيا والكونغو، وثاني أكبر بلد عربي متعامل مع الصين على مستوى العالم العربي بعد مصر، ولم يقتصر الدخول الصيني إلى السوق الجزائرية على قطاع الطاقة فحسب، بل تعدى ذلك إلى قطاعات التعدين والإسمنت وقطاع الإسكان وإنشاء البنى التحتية كالطرق السريعة والسكك الحديدية، وقد بنى الصينيون ميناء شرشال كأحد أكبر الموانئ في أفريقيا والمتوسط، وبنوا مسجد الجزائر وهو ثالث أكبر مسجد في العالم بعد الحرمين الشريفين، وبنوا كذلك مطار الجزائر والملعب الأولمبي

بـوهـران، وتشير الإحصائـيـات إلى وصول حجم العمالة الصينية في الجزائر إلى أكثر من 70 ألف، وهي تشكل بذلك الكتلة الأكبر في كل شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

على الرغم من بعض الانتقادات التي وجهت للشركات الصينية وتورطها في الفساد، وهي ربما ممارسات فرضها واقع الاقتصاد الجزائري المغلق والجهاز الإداري البيروقراطي العتيق، إلا أن الشركات الصينية ظلت تحتفظ بمزايا الإتقان والسرعة وتكلفة الانجاز المنخفضة بحيث يستعصي على أي شركات أجنبية أخرى منافستها، اللهم إلا الشركات التركية الوافدة بكثافة إلى السوق الجزائرية في السنوات الأخيرة.

البعد الاستراتيجي في العلاقات الصينية-الجزائرية

لم تكن الجزائر جزء من مشروع الحزام والطريق الذي أعلنت عنه الصين في أكتوبر 2013, وهو أكبر مشروع للبنية التحتية في تاريخ البشرية, ويستهدف ربط الصين بالعالم, غير أنها التحقت به في سبتمبر 2018، وما إنشاء ميناء الحمدانية العملاق في الجزائر من طرف الصين إلا تجسيد لانخراط الجزائر بقوة ضمن هذا المشروع.

حسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، حصلت الجزائر على أسلحتها خلال الفترة بين 2017-2021 بنسبة 81% من روسيا، والبقية كانت موزعة بين ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ومع بداية الحرب الروسية الأوكرانية والتوقعات باضطراب إمدادات السلاح الروسي، بدأت الجزائر تدريجيا تتجه نحو السلاح الصيني وذلك لاعتبارات استراتيجية يأتي على رأسها رغبة الجزائر في المحافظة على تفوقها العسكري القائم على السلاح القادم من الشرق والذي يتناقض مع السلاح الغربي الذي يحوزه غريمها التقليدي المغرب، هذا التوجه نحو السلاح الروسي والصيني هو في الحقيقة نابع من قناعة صانع القرار الجزائري بأنه في حال نشب نزاع مسلح مع المغرب، فإن هذا الأخير سيتلقى دعما عسكريا مباشرا من الولايات المتحدة، فرنسا، إسرائيل وربما إسبانيا، وبالتالي فلا مناص من مواجهة ذلك بالسلاح الروسي الصيني.

باعت الصين للجزائر طائرات استطلاع بدون طيار، بما في ذلك 10 طائرات من طراز CH-3 و CH-4، ومع بداية عام 2023 سيكون للجيش الجزائري أسطول مكون من 60 نوعا مختلفا من الطائرات بدون طيار وذلك حسب موقع ديفونس إكسبرس المتخصص في الشؤون العسكرية.

وشملت مشتريات الجزائر من السلاح الصيني أنظمة مكافحة الدبابات المعروفة باسم HJ-12 وباقتناء هذه المنظومة تعتبر الجزائر الدولة العربية الأولى التي تحصل عليها، بالإضافة إلى ذلك اشترت الجزائر أيضا أحدث منظومة صينية متكاملة للحرب الإلكترونية، ومدافع هاوتزر ذاتية

الدفع، صواريخ مضادة للسفن وصواريخ أرض جو، وطرادات بحرية، ولكن رغم هذا الاهتمام المتزايد بالسلاح الصيني، لا يزال التعاون بين البلدين ضعيفا في القطاع العسكري، وذلك لاعتبارات فنية تتعلق بصعوبة إدماج السلاح الصيني ضمن المنظومة الجزائرية بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات البشرية.

عقبات في مسار العلاقات الصينية-الجزائرية

بالحديث عن العلاقات الصينية الجزائرية التي يحضر فيها زخم التاريخ والسياسة والاقتصاد، لا تخفي الجزائر خيبة أملها الممزوجة ببعض التفهم للموقف الصيني تجاه قضية الصحراء الغربية، فالصين تقف على الحياد عندما يتعلق الأمر بدعم جبهة البوليساريو أو الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية، وقد حاولت بكين مرارا استرضاء المغرب بالتهرب من المناقشات خلال لقاءات مع مسؤولين جزائريين، وتلمح بكين أحيانا إلى قبولها بحل تفاوضي بين المغرب والبوليساريو على أساس قرارات الأمم المتحدة للتوصل إلى"تسوية عادلة ودائمة ومقبولة".

إن مثل هذا الموقف الصيني المبهم حير المسؤولين الجزائريين لأن بكين تبدو في بعض الأحيان أيضا أميل إلى عرض المغرب بالحكم الذاتي للصحراويين بدلاً من التمسك بحق تقرير المصير، وعلى الرغم من أن مسؤوليها لا يقولون ذلك صراحة، فإن موقف الصين مستمد من ذلك التصور الخاطئ -كما تعتقد الجزائر- الذي يقع ضمن نطاق أحد المبادئ الخمسة التي تتبناها، والمقصود به تحديدا "احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها"، على الرغم من أن هذه السيادة لا تعترف بها محكمة العدل الدولية ولا الأمم المتحدة ولا محكمة العدل الأوروبية. ومن الواضح أن ما يمنع الصين من اتخاذ موقف متقدم من قضية الصحراء الغربية ومنسجم مع شراكتها الاستراتيجية مع الجزائر، هو خشيتها من اعتراف المغرب بتايوان وإثارة قضية التبت ومعاملة الصين للإيغور في إقليم شينجيانغ.

بالنهاية، تعتبر عوامل تلاقي الهوية الجيوسياسية للصين مع الهوية الجيوسياسية للجزائر أكبر من أي شريك أفريقي أو عربي آخر، وهذا سيعزز من العلاقات القائمة حاليا ويطورها إلى آفاق أبعد، قد يتوثق الجانب العسكري منها بشكل أكبر إذا ما نشب نزاع مسلح في شمال أفريقيا -ونذره تلوح في الأفق- أو إذا ما طال أمد الحرب الروسية الأوكرانية واستُنزِفت موسكو بشكل أكبر. ■

عمر روابحي: أكاديمي من الجزائر أستاذ مشارك دكتور في القانون الدولي في جامعة البويرة، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.